في المؤتمر الاول لرابطة المثقفين الأكاديميين العراقيين

أبحاث ودراسات عالجت شؤون كتابة الدستور الدائم

بغداد- عامر القيسي
تصوير- سمير هادي

على ايقاع الانفجار الذي حدث في مرآب سيارات فندق بابل، اختتم صباح الخميس ٦/٣٠، مؤتمر الرابطة الوطنية للمثقفين والأكاديميين العراقيين. الذي عُقد بحضور ممثل السيد رئيس الجمهورية وحشد من المثقفين وأساتذة الجامعات العراقية والمهتمين بالشأن الدستوري العراقي.

الدستور والحرية

افتتح جلسة الحوار الاولى الدكتور كمال مظهر، بقوله : لست متشائماً .. وفي أصعب الظروف كنت متفائلاً فعجلة التاريخ لن تتوقف وما يحدث الان سيكون جزءاً من الماضي. واضاف في سياق حديثه عن الارث التاريخي العراقي في كتابة الدستور: لدينا موروث جدير بالالتفات وللعلم فقد كانت لدينا اول كلية للحقوق في العالم العربي. أسست تحديداً في بغداد سنة ,١٩٠٨ ثم أكد على دور الأستاذ العراقي في المساهمة بصياغة بنود الدستور لترسيخ الديمقراطية العراقية الوليدة في هذه المرحلة. مستنداً على قول الكاتب الفرنسي، فولتير الذي قال: قد اختلف معك في الرأي ولكني مستعد لان أدفع حياتي ثمناً دفاعاً عن حقك في إبداء رأيك.. .

وأكد الدكتور مظهر، ان كتابة الدستور ينبغي ان تكون في اطار الرأي الوطني، من دون طائفيات او عرقيات واستشهد بقول للمؤرخ داود الرحماني، الذي قال في أحد بحوثه التاريخية: "ان شيعة العراق هم سنة، عمر وان سنة، العراق هم شيعة علي". واختتم مقدمته بالقول نحن جميعاً في سفينة واحدة اما ان نصل بها الى شاطيء الأمان او ان نغرق جميعاً.

نظم دستورية

كانت اول ورقة عمل للدكتور هاني الياس الحديثي، وهي بعنوان "دراسة في اشكال النظم السياسية". تعرض فيها تاريخياً لتجارب دستورية في دول اخرى كالنظام السويسري الذي يركز على توزيع الاختصاصات بين المركز والفدراليات، في حين يؤكد على الدور القوي والمركزي فيما يتعلق بقضايا البلاد المصيرية. وأشار ايضاً الى النظام الدستوري الألماني الذي يتمتع بميزة المركز والاقليم في اطار الوحدة الألمانية القوية.

لجان للمراقبة

في ورقته المتعلقة بمهام الدستور أوضح الأستاذ وائل الركابي ضرورة ان يعالج الدستور قضية الفلسفة العامة للدولة، واشار الى اهمية ان تتضمن بنود الدستور قضية مراقبة الحكومة من قبل البرلمان . واقترح تشكيل لجان خاصة لمراقبة الوزارات بحيث تكون كل وزارة مسؤولة امام هذه اللجنة المختصة. وتطرقت ورقته الى موضوعة صدقية الانتخابات وموضوعيتها واعتبرت ان الترشيح الفردي لدوائر انتخابية هو الأسلوب المناسب للحالة العراقية.

اختصاص فدرالي

وألقيت ورقة الأستاذ إحسان عبد الهادي النائب، نيابة عنه لتعذر حضوره المؤتمر وكانت ورقة مختصة بشأن الفدرالية العراقية. التي استعرض فيها النظم الفدرالية في العالم وأسلوب تطبيقها مع مقارنتها بالحالة العراقية.. وتشير ورقته الى ان بعض الفدراليات الأوروبية أدت في النهاية الى قيام الدولة الواحدة القوية بعد توفر عناصرها الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية. واشار الى ان التجربة الآسيوية أثبتت ان الالحاق القسري واستخدام القوة المركزية يؤديان الى الانفصال كما هو حال (الهند، الصين، بورما، الباكستان، ماليزيا) والسبب حسب ورقته الغاء الجانب الديمقراطي في العلاقة بين المركز والإقليم.

التعددية

في مداخلته حول أوراق الجلسة الأولى أشار الأستاذ رعد صالح الالوسي الى ان التعددية واحدة من مرتكزات نجاح أي نظام يرغب في ان يكون ديمقراطياً ودستورياً، وعليه يتوجب على كاتبي الدستور التركيز على هذه النقطة المهمة، مؤكداً انه من دون التعددية لن نصل الى نظام ديمقراطي سليم عبر دستور يكتب باسلوب ديمقراطي.

المرأة والدستور

ممثلة وزارة الدولة لشؤون المراة انتقدت في مداخلتها، اوراق العمل والنقاشات التي دارت لانها ركزت على النظريات من دون الخوض في تفصيلات الواقع العراقي واشارت الى انها لا تؤمن بقضية النسبة المئوية المعطاة للمراة في التمثيل البرلماني.

لكن العقلية الشرقية للرجل، هي التي منحت هذه القضية شرعيتها السياسية والدستورية، فالمراة مواطنة عراقية ولا داعي للحديث عن نسبة لها تحدد عدد مقاعدها البرلمانية . ورد على احدى المداخلات التي اعتبرت ان اللغة العربية هي لغة الشعب العراقي الرسمية الوحيدة ، قائلة ان هذا الطرح يمثل الغاء للاخر، لان اللغة تعبير عن هوية وثقافة ووجود.

مَنْ يكتب الدستور؟

الدكتور ثامر العامري قال في مداخلته رداً على بعض الآراء المثارة، ان لغة السيد والعبد ينبغي إلغاؤها من قاموس العراق الجديد، وأضاف: ان علينا ان نركز على شخصية من يكتب الدستور. هل هم أسياد الوضع السابق ام قادة العراق الديمقراطي الجديد؟.

الدستور وحقوق الانسان

وجاء في ورقة المحامية سميرة جوزيف، المستشارة القانونية للرابطة، ان كل فرد في دولة القانون، حاكماً كان ام محكوماً يجب ان يكون خاضعاً لحكم القانون، بحيث لا يجرؤ احد على التبجح بان كلمته هي القانون وإراداته هي الشريعة.. إذ ان حق التشريع للشعب، وهو وحده مصدر السلطات . وأضافت في ورقتها ان المساواة تعني فسح المجال امام جميع المواطنين لكي تنمو شخصياتهم اللائقة الكاملة. ولا يحق لأي كان ان ينكر صفة المواطنة للآخرين.

> **د.كمال مظهر: كتابة الدستور ينبغي ان تنطلق من روح المواطنة العراقية من دون تفريق**
>
> **د. ثامر العامري: الذين يكتبون الدستور عليهم ان يلجموا صوت الماضي البغيض**

فرصة تاريخية

وقال الدكتور محمود الجبوري في ورقته الموسومة "آليات وضع الدستور" إننا لن نمر بظرف افضل من الوقت الحاضر، فحاجتنا الان قائمة، نحو بناء دولتنا ووضع وثيقة سياسية وقانونية واجتماعية، توحد بيننا، وعلينا التعجيل بانجازها والخروج من دوامة الفوضى، وتطرقت ورقته الى مقترحات عديدة بشأن علاقة الدين بالدولة وآلية تغيير القوانين.

الدستور ليس كلمات

وأكدت ورقة الامين العام لتجمع عشائر العراق الديمقراطي غالب سعود الركابي على ان الدستور ليس مجرد عبارات بليغة مصاغة بلغة قانونية مقتبسة من دساتير دول العالم، بل انه وصفة متخصص لعلاج مشكلات ذات طابع محلي لذلك ينبغي ان يكتب الدستور اشخاص متخصصون في علومه قادرون على فهم طبيعة المجتمع وتكويناته. وتضيف الورقة: ومن اجل ان يكون الدستور متحركاً وفاعلاً ينبغي ان يكون قادراً على حل معضلات العراق الجريح.

تفاؤل مشروط

وعلى هامش نقاشات المؤتمر التقينا باستاذ النظم السياسية في كلية الحقوق بجامعة بغداد، حسان شفيق العاني، ووجهنا له سؤالاً يتعلق برؤيته لمستقبل كتابة الدستور العراقي؟ فقال اعتقد ان التحضيرات لكتابة الدستور جيدة وانا شخصياً متفائل ، وأكرر قول الشاعر:

ما أضيق العيش لولا فسحة الامل! ، وحسب تصوراتي فان الدستور سينجز في وقته المحدد في ١٥/آب القادم.

وقد صدرت بعض التصريحات لمسؤولين، اشاروا فيها الى ان ٨٠٪ من المسودة قد تم انجازها. ولا غرابة في ذلك فهناك نحو ١٥٠ دستوراً في العالم والمشتركات العامة بين هذه الدساتير باختلاف هويتها الثقافية والسياسية، كثيرة ولدينا تجربة كتابة دستور الدولة العراقية، في تأسيسها الاول، لكن التفاؤل غير كاف، هناك مشكلات حقيقية ينبغي وضع أسس لها مثل الفدرالية.

اختتام مبكر

لم يستطع المؤتمر اكمال برنامجه المقرر، بسبب التفجير الذي حصل ليلة الاربعاء الماضية في مرآب السيارات بفندق بابل حيث عقد المؤتمر .

حرية المرأة والسيادة الوطنية والنظام الجمهوري التعددي أهم مطالبهم

متقاعدو بابل.. آراء وتصورات عن عملية كتابة الدستور

بابل / مكتب المدى

يمثل المتقاعدون شريحة واسعة من ابناء الشعب العراقي ، وهم قوة فاعلة في الرأي والحوار لان فيهم عدداً غير قليل من الكفاءات الثقافية والعلمية والتخصصات المتنوعة.. وبسبب هذا التنوع الثري التقت (المدى) عدداً من أعضاء الجمعية الإنسانية للمتقاعدين في بابل لاستطلاع وجهات نظرهم حول الدستور المرتقب.

من اجل المساواة

لفتة عبد النبي: اشار الى وجود استحقاقات قانونية واسعة من الضروري ان يتسع لها الدستور الدائم، ومنها احترام حقوق الانسان كما أكدته اللائحة العالمية في هذا المجال والحريات العامة والخاصة، واحترام حق المرأة في الحياة ومساواتها مع الرجل واحترام الرأي والرأي الآخر ومنع مصادرة الآراء وكذلك احترام مكونات الشعب العراقي بجميع اعراقه واديانه وطوائفه.

تأكيد السيادة الوطنية وترسيخ النظام الجمهوري الفيدرالي الديمقراطي التعددي الموحد مع الاستغلال الامثل للثروات الوطنية لصالح الشعب العراقي.

فضلاً عن اهمية فصل الدين عن الدولة واحترام حق المعتقد وعدم التعرض للممارسات والطقوس الدينية.

المدة غير كافية لكتابة مسودة الدستور

وأبدى سهيل كاظم عبد عضو الجمعية شكوكاً بقدرة اللجنة التي شكلتها الجمعية الوطنية لكتابة الدستور في موعده المقرر، لان المدة الزمنية غير كافية بسبب الاختلاف الكبير في وجهات النظر وخصوصاً في بعض القضايا الجوهرية، لذا اقترح توفير وقت اطول من اجل حوار عراقي لان الحوار هو الذي سيضمن إعداد مسودة دستور مقبولة ومتفق عليها، كما دعا الى ضرورة الانتباه الى الفجوات التي تضمنها قانون ادارة الدولة وشخصتها بعض الاراء والدراسات.

أريد دستوراً علمانياً

بينما ركز خضير عباس المعموري على ضرورة ان يكون الدستور علمانياً او حضارياً ووضعياً، حتى يبتعد عن العنصرية والطائفية ويتماشى مع التطور الحضاري في العالم ويفتح باباً واسعاً أمام الحداثة التي لا تغفل عناصر الهوية الوطنية والتأكيد على حقوق الشعب في حرياته وحقوقه الوطنية المشروعة في حياة سعيدة ومستقبل زاهر.

الانتباه الى حقوق المتقاعدين

وتحمس عظيم عبد الله عضو الجمعية الى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بشريحة المتقاعدين وضرورة الانتباه إليها وتضمينها في الدستور القادم في المقابل تحفظ عبد الكريم فرهود البيرماني على ملاحظة زميله السابق بعدم كفاية الفترة الزمنية وقال بان الوقت كاف ، لان الاعتماد بنسبة ٨٠٪ سيكون على قانون ادارة الدولة المؤقت. وطالب باحترام كل أطياف الشعب العراقي من خلال احترام عقائدة وطقوسه وخصوصياته .

اما السيد فلاح حسن الحلو فقد اشترط الاعتماد على الشريعة الإسلامية والاهتمام بالقوميات والأقليات العرقية واحترام الطوائف من اجل المساهمة ببناء عراق جديد.

وتدخل صلاح محمد جاسم ليؤيد زميله الاسبق في تأكيد عدم كفاية الفترة المتبقية لكتابة مسودة الدستور. وتوقع الأخذ بالبند الذي تضمنه قانون ادارة الدولة الخاص بتمديد الفترة.

وأكد رزاق حامد عضو الجمعية وممثلها في ناحية الامام على ما قاله زملاؤه من ضرورة تنظيم حقوق المواطن واحترامها وضمان أمنه وحريته واستقراره وأعلن حماساً للنظام الديمقراطي الفيدرالي.

المشاركة في كتابة الدستورممارسة ديمقراطية فريدة

ويرى كاظم محمد حسين الشهيب ان ما يجري الان من تحضيرات لكتابة مسودة الدستور والانشغال بمناقشتها في الأحزاب والكتل السياسية ومنظمات المجتمع المدني كاف للتدليل على حيوية الشعب الخارج تواً من اتون الدكتاتورية مؤكداً انها بحق تجربة ديمقراطية لم يعشها شعب في المنطقة العربية.

وأضاف الأستاذ عبد الأئمة هادي قائلاً: ان الدروس العراقية في الحياة والممارسة الديمقراطية عديدة، وأهمها الإعداد لدستور دائم، مؤكداً أهمية ان يتعلم الاخرون من هذه التجربة الطليعية التي يحترمها العراقيون.

المعهد الدنماركي في الكويت يقيم ورشة عمل عن كتابة الدستور

البصرة- عبد الحسين الغراوي

نظم المعهد الدانماركي في الكويت للفترة من ٢٨ حزيران حتى الثالث من تموز الجاري ورشة عمل عن كتابة الدستور شارك فيها ممثلو منظمات المجتمع المدني من المحافظات العراقية.. وناقش اعضاء الورشة قضايا صياغة الدستور وآلية انجازه من قبل الجمعية الوطنية في ١٥/٨/ ٢٠٠٥ . كما نوقشت بنود وفقرات الدستور الذي يترقبه الشعب العراقي لتثبيت دعائم الحرية والعدل والمساواة والتأكيد على حرية الرأي والتعبير وإرساء المساواة بين جميع أبناء الشعب العراقي..